دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النظام السياسي والبناء الاجتماعي: بحث في مفهوم النظام السياسي عند علماء الاجتماع
المصدر:	مجلة البحوث الإدارية
الناشر:	أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - مركز البحوث والاستشارات والتطوير
المؤلف الرئيسي:	علي، جمال سلامة
المجلد/العدد:	مج 23, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	11 - 28
رقم MD:	66795
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السلوك الإنساني ، النظم السياسية ، النظم الاجتماعية ، علماء الاجتماع ، الأحوال الاجتماعية ، علم الاجتماع ، الديمقراطية ، التحليل الاجتماعي ، التحليل السياسي ، العلاقات الاجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/66795

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النظام السياسي والبناء الاجتماعي

بحث في مفهوم النظام السياسي عند علماء الاجتماع

دكتور / جمال سلامة علي

مدرس العلوم السياسية – جامعة قناة السويس

مقدمة

أهمية البحث :

من الملاحظ أن معظم الاتجاهات الحديثة في التحليل السياسي باتت تتخذ من الوحدات الجزئية للنظام السياسي وحدات أولية للتحليل، ولعل ذلك يتسق مع حقيقية أن النظام هو في حد ذاته عبارة عن مجموعة مترابطة من الظواهر التي تحدث نتاج مجموعة معقدة من العمليات.

ومن ثم ولكي نقف على طبيعة أي نظام من النظم الاجتماعية أو الإنسانية ومن ضمنها النظم السياسية – فلابد أولاً من فهم طبيعة تلك الظواهر الاجتماعية وطبيعة العمليات التي أسهمت في تكوينها.

وفي هذا الصدد نجد أن معظم علماء الاجتماع لا ينظرون إلى النظام السياس بصورة مجردة – بل في إطار العلاقة بين الكل والجزء، أي أن دراسة الظواهر الاجتماعية هي المنطلق لديهم لأي دراسة تحليلية تتناول النظم السياسية، حيث قد لا تؤت عملية دراسة النظم السياسة ثمارها إلا بالوقوف على طبيعة باقي الظواهر الاجتماعية واستبيانها.

هدف البحث :

يعتبر البحث في مجمله العام بمثابة دراسة أو بحث في العلاقة بين الجزء والكل، فهو يهدف إلى إيجاد صياغة تربط بين الظواهر السياسية وباقي الظواهر الاجتماعية، ومن هذا الربط يمكن أن نصل إلى صياغة للعلاقة بين النظام السياسي بمفهومه الاجتماعي وبين البناء الاجتماعي في أي مجتمع، هذه الصياغة يرى الباحث أنها بمثابة رد أو إرجاع الفرع إلى الأصل أو ربط للجزء السياسي بالكل الاجتماعي.

ويأتي بعد ذلك عدة أهداف فرعية ترتبط بمفهوم وخصائص النظم الاجتماعية (ومن ضمنها النظام السياسي) والفرق بين مفهوم النظم الاجتماعية وغيرها من المصطلحات المتداخلة مثل الروابط والعادات.

فروض البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية تتمحور في أن النظام السياسي– شأنه شأن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى التي ترتبط بالسلوك الإنساني أو التي تتخذ من النشاط الإنساني محوراً لها .. غاية الأمر أن للنظام السياسي سماته التي تميزه عن النظم الاجتماعية الأخرى، وأهم تلك السمات أنه يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، وأن ظاهرة السلطة هي أهم الظواهر التي تضفي على النظام السياسي صفته وطبيعته المميزة عن باقي النظم الاجتماعية.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي كمنهج أساسي يتناسب مع موضوع الدراسة، وذلك لكون المنهج الاستقرائي يعد مدخلاً مناسباً (بل هو المدخل المناسب) لدراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية – حيث الاستقراء هو بمثابة بحث في الجزئيات، أو هو التدرج من التحليل الجزئي أو الفردي إلى التحليل الكلي أو العام– عكس القياس الذي ينظر إلى الأمور نظرة كلية محاولاً إسقاطها أو تطبيقها على ما هو فردي أو خاص. وبما أن الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها الظواهر السياسية هي أهم الوحدات الجزئية في التحليل– نجد أن هذا المنهج قد يفي تماماً بالغرض بما يتضمنه من أدوات تحليلية متعددة لعل أهمها أداة تحليل المضمون.

وبما أن موضوع البحث يندرج أساسا تحت إطار موضوعات علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي قبل

ارتباطه بموضوعات النظم السياسية- لذلك نجد أننا سوف نقترب من موضوع الدراسة اقتراباً سلوكياً نظراً لطبيعة العلاقة بين النظم الاجتماعية (ومن ضمنها النظم السياسية) وارتباطها بنواحي السلوك الإنساني.

وفيما يسق مع حديثنا عن الاستقراء كمنهجية- فإن عملية المقارنة قد تكون من الأدوات التحليلية التي تتناسب مع موضوع الدراسة حيث أن المقارنة كأداة تحليلية هي في الأساس أسلوب نقدي يعني المضاهاة أو التمييز بين عدة مفاهيم أو نتائج.

الظاهرة الاجتماعية والتحليل السياسي:

إذا كانت النظم الاجتماعية هي في النهاية مجموعة من الظواهر الاجتماعية أو السلوكية المترابطة - فإنه يجدر بنا أولا الوقوف عند حدود مصطلح الظاهرة قبل أن نتطرق لمفهوم النظام السياسي كنظام اجتماعي.

والظاهرة بالمفهوم العام هي نتاج أو حاصل النشاط الحركي أو التفاعلات.

أما الظواهر الاجتماعية أو الإنسانية فهي حاصل جمع تصرفات الأفراد أو هي نتاج لكل من النشاط الحركي والفكري للإنسان، بمعنى أخر فإن الظواهر الاجتماعية هي نتاج للسلوك الإنساني سواء كان هذا السلوك سلوكاً كلامياً (شفهياً أو كتابياً) أو سلوكاً حركياً.

وفي هذا السياق نجد أن الظواهر السياسية كالسيادة أو الديمقراطية أو القوة أو السلطة هي كلها ظواهر اجتماعية ترتبط في مجملها بالنظام السياسي، ولعل مسألة ارتباط النظام السياسي كنظام فرعي بالبناء الاجتماعي أو النظام الاجتماعي العام ما قد يضفي على عملية تحليل النظام السياسي مزيد من التعقيد - لما تقتضيه تلك العملية من دراسة وتحليل للبناء الاجتماعي أو النظام الاجتماعي العام بما يتضمنه من ظواهر اجتماعية متعددة ومتشابكة.

غير أن هذا الأمر لا يجب أن يصبح تكأة أو يعطي مبرراً للبعض لتناول النظام السياسي بصورة تجريدية أو بمنأى عن العوامل الاجتماعية أو المؤثرات البيئية - كما هو عليه حال أصحاب المنهج القانوني، وهم أولئك الذين تنصب تحليلاتهم على الشكل والإطار القانوني أو البعد الوظيفي للنظام السياسي أو دراسة ما هو مفترض في للنظام بغض النظر عما هو واقع فعلاً، وكلها مسائل تدخل في إطار موضوعات القانون الدستوري أكثر من ارتباطها بالتحليل السياسي أو بموضوعات النظم السياسية كأحد العلوم السياسية .

بالطبع نحن نتفهم أن عملية تناول الظواهر أو الموضوعات الاجتماعية هو أمر يكتنفه العديد من الصعوبات - وهذا شيء طبيعي حيث ترتبط كل الظواهر الاجتماعية بالسلوك الإنساني، فعلم السياسة شأنه شأن سائر العلوم الإنسانية يعتبر الإنسان هو محور التحليل، والإنسان لا يمكن ضبط سلوكه وأفكاره في قانون معين- حيث يتغير من بيئة لأخرى ومن زمن لآخر ومن مرحلة عمرية لأخرى (طفولة، رجولة، كهولة) وإذا وضعنا في الحسبان أن الإنسان عادة لا يبوح بأسراره فإن الأمر هنا قد يزداد تعقيداً حيث يصعب معه الحصول على بيانات صحيحة.

وبرغم أن التحليل الاجتماعي أو السياسي يشترك مع التحليل المعملي للماديات في أن كلا منهما يحاول أن يعطي تفسيراً علمياً لتلك الظواهر التي يلاحظها عن طريق إخضاع تلك الظواهر للبحث واستكشاف أسبابها والعوامل المؤثرة فيها- غير أن الفرق بين التحليل السياسي كعلم نظري عن تحليل الماديات الفيزيقية أو البيولوجية يتمثل في اختلاف شروطهما التحليلية وطرق تناولهما تناولاً علمياً نتيجة اختلاف الظواهر محل البحث من حيث طبيعة وخصائص كل منهم.

فملاحظة الظواهر الطبيعية والتعامل معها هي عملية تتم بشكل مباشر، فالحرارة والضغط والجاذبية هي في الغالب ظواهر ملموسة يستطيع الباحث مشاهدتها والتحقق من آثارها الفورية عن طريق الملاحظة الحسية، وعليه يمكن حصر الظاهرة وملاحظتها بدقة وإضافة أو حذف أحد العوامل المؤثرة لمعرفة النتائج وإعطاء تفسير كامل لها والتنبؤ بحدوث الظاهرة ومسبباتها والشروط الملائمة لحدوثها.

يضاف إلى ذلك أن تفسير الظواهر المادية قد يستفيد من إمكانية نقل الظاهرة عن محيطها أو عزلها عن بعض

المؤثرات - أما في حالة الظواهر الاجتماعية، فليس بالمقدور تغيير تلك الظواهر الاجتماعية أو الإنسانية أو نقلها من جوها وشروطها الاجتماعية إلى بيئة أخرى، حيث تفقد الظاهرة الاجتماعية قيمتها بمجرد نقلها إلى ظرف مكاني أو زماني أخر. أما دراسة الظواهر الاجتماعية كالدولة والعائلة والثورات والملكية والثقافة فهي أمور قد لا تتحقق عن طريق الملاحظة المباشرة أو المشاهدة الحسية لتلك الظواهر، فغاية ما تحققه الأمور السابقة هو تكوين تصور - هذا التصور يعتمد بشكل أساسي على النقل والرواية أو التواتر وشتى الدلائل العمرانية وغيرها من الآثار ذات الدلالات الناقصة.

أولاً: مفهوم البناء الاجتماعي

يعد مصطلح البناء الاجتماعي من المصطلحات التي تحمل أكثر من معنى شأنه شأن معظم المصطلحات التي يتم تداولها في إطار موضوعات علم الاجتماع ولعل هذا التعدد في المعاني التي يحملها هذا المصطلح يعود في الأساس إلى تعدد الموضوعات التي يحتويها أو يعالجها علم الاجتماع وتشعبه لكثير من الأفرع فهناك علم الاجتماع السياسي Political Sociology وعلم النفس الاجتماعي Social Psychology والأنثروبولوجيا الاجتماعية Social Anthropologyوغير ذلك من الموضوعات التي تتناولها العلوم الاجتماعية.

فهناك البعض من المتأثرين بمفاهيم الأنثروبولوجيا يروا أن البناء الاجتماعي هو عبارة عن مجموعة الأفراد القاطنين في محيط ما، أو هو ذلك المحتوى البشرى الذي يتألف من مجموعة الكائنات الإنسانية .. وفي هذا خلط واضح بين مفهوم المجتمع والبناء الاجتماعي، فالمجتمع هو مجرد تواجد أو تجمع بشري في إطار جغرافي معين، ومن ثم ينحصر مفهوم المجتمع بين عملية التجمع أو التواجد البشري كظاهرة بيولوجية وبين الإطار الجغرافي لهذا التجمع دون أن يعني كثيراً بطبيعة أو ظواهر السلوك البشري لهذا التجمع- عكس الحال بالنسبة لمفهوم البناء الاجتماعي.

وبرغم الحداثة النسبية لمفهوم البناء الاجتماعي إلا أننا قد نجد لهذا المفهوم أثر ملحوظ في كتابات مونتسكيو Montesquieu خاصة في كتابه «روح القوانين » وذلك حينما تحدث عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ والسكان والعادات والتقاليد وغيرها من مظاهر الحياة والقواعد والعلاقات والروابط الإنسانية التي تشكل في جوهرها فكرة البناء الاجتماعي، وهكذا كان مونتسكيو يشير ضمنياً إلى مفهوم النسق أو البناء الاجتماعي انطلاقاً من فكرة أن مظاهر الحياة أو الظواهر الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة (١).

وقد تبلور هذا المفهوم بصورة أوضح عند دوركايم Emile Durkheim [i] حينما تناول تفصيلياً الظواهر التي تشكل معظم النظم الاجتماعية، حيث رأى دوركايم أن تلك النظم الاجتماعية (سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها) هي في مجملها عبارة عن بناء له درجة معينه من الثبات والاستمرار - نظراً لما تتسم به من عمومية وقدرة على أن تفرض نفسها على المجتمع، فضلاً عن قدرتها على الانتقال من جيل لآخر (٢).

وفي إطار تلك العلاقة بين الجزء والكل يرى عالم الاجتماع البريطاني رادكليف براون Radcliffe Brown [ii] أن كلمة بناء تشير إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين هذا الكل المسمى بالبناء، وتأثراً بمفاهيم الانثربولوجيا يرى رادكليف براون أن "الوحدات الجزئية" الداخلة في تكوين البناء الاجتماعي هي "الأشخاص" أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في إطار الحياة الاجتماعية.

ولعل مسألة الربط بين البناء الاجتماعي ودور الأشخاص هي أبرز ما يمكن استنتاجه من مفهوم أو تصور براون الخاص للبناء الاجتماعي، فالإنسان كمجرد فرد أو بصفته الجسدية لا يمكن اعتباره وحدة من وحدات البناء الاجتماعي.

أما ما يمكن أو يجب التعويل عليه هنا من وجهة نظر براون هو الصفة السلوكية لا الجسدية للإنسان، أي الإنسان كوحدة سلوكية بما له من قدرة على إحداث ظواهر اجتماعية، بمعنى أخر فإن الإنسان المعنى هنا هو الإنسان كشخص بما يتضمنه من خصائص تشكل طبيعته السلوكية، فوحدات البناء الاجتماعي عند براون هم أعضاء المجتمع

ككونهم أشخاص Personsلا من حيث كونهم أفراد Individuals (٣).

فالإنسان كفرد هو عبارة عن كائن عضوي بيولوجي مكون من مجموعة كبيرة من الجزئيات المادية والنفسية التي تنتظم في نسق واحد، ومن ثم قد يصبح الإنسان كفرد هنا موضوعاً لدراسة علم الأحياء « بيولوجي BIOLOGY » ، أو قد يكون موضوعاً لعلم الأمراض «باثولوجي PATHOLOGY» أو علم وظائف الأعضاء «فسيولوجي PHYSIOLOGY» أو قد يكون موضوعاً لعلم الأجناس البشرية « الأنثروبولوجي ANTHROPOLOGY » المعني بالشكل والصفات الوراثية، أو علم النفس «سيكولوجي PSYCHOLOGY» المعني بالحوافز والدوافع السلوكية سواء كانت غرائز أو خصائص مكتسبة.

أما الإنسان كشخص كما يتناوله «علم الاجتماع SOCIOLOGY» فيرتبط بمجموعة العلاقات الاجتماعية – فالإنسان كشخص هو مواطن في بلد ما، وعضو في حزب ما، ويزاول مهنة معينة وينتمي لنقابة مهنية، وهو زوج وأب، ويؤمن بعقيدة معينة، ويتحدث لغة معينة ويمارس هواية ما، وهكذا، فكل تلك الصفات تشير إلى مجموعة من العلاقات الاجتماعية تتخذ مكاناً واضحاً داخل البناء الاجتماعي، ومن ثم يمكن النظر إلى البناء الاجتماعي في إطار نمط العلاقات المرتبط بسلوك الأشخاص.

وفيما يتسق مع مفهومه يرى راد كليف براون أن البناء الاجتماعي هو مجموعة من الأنساق الاجتماعية، ويشير مفهوم النسق عند براون إلى مجموعة العلاقات التي تربط بين عدد محدد من النظم الاجتماعية بحيث تتفاعل فيما بينها داخل إطار البناء الكلي الشامل.

إذن فالنسق هو عبارة عن عدد من النظم الاجتماعية التي تتشابك في نمط تكاملي، لذا نجد أن علاقة مثل علاقة القرابة تشكل نسقاً يحتوي مجموعة من النظم المرتبطة به كنظام التوريث والنظام الأبوي ونظام الأمومة وهكذا.

أما النظام الاجتماعي فيشير عند براون إلى مجموعة القواعد المنظمة للسلوك التي يتفق عليها الأشخاص داخل البناء– وهو ما ستناوله لاحقاً.

بمعنى أخر وبشيء من التوضيح والتبسيط لتلك العلاقات يمكن القول بأن البناء الاجتماعي هو النظام الاجتماعي العام الذي يتكون سن مجموعة من الأنساق هي بمثابة نظم اجتماعية رئيسية (نظام عائلة أو قرابة، نظام سياسي، نظام معتقدات، نظام اقتصادي، نظام ثقافي .... الخ) وتتألف النظم الاجتماعية الرئيسية بدورها من مجموعة نظم فرعية.

وفي هذا الصدد نجد أن براون يستخدم مفهوم البناء الاجتماعي بمعنى واسع حيث يُدخِل فيه كل العلاقات الثنائية التي تقوم بين شخص وآخر مثل العلاقة بين الأب والابن أو العلاقة بين الشعب والدولة وغيرها (٤).

غير أن آخرون مثل السير ايفانز برتشارد Evans Pritchard [iii] يعارضون هذا التوسع في المفهوم، حيث يرى برتشارد أن البناء الاجتماعي ليس مجرد إطار يشمل كل مجموعة العلاقات التي تقوم بين الأشخاص– بل فقط تلك العلاقات القائمة بين الأشخاص المنطوين تحت لواء الجماعات أو الزمر الاجتماعية الكبيرة. فالبناء عند برتشارد يتألف من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات الأشخاص الذين يرتبطون بعضهم ببعض ارتباطاً وثيقاً منظماً.

وعلى النقيض مما يراه براون – يؤكد برتشارد أن العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالثبات والاستقرار هي فقط التي تدخل في البناء الاجتماعي.

فهو يرى أن العلاقة الثنائية هي مجرد علاقة طارئة مؤقتة قد تنتهي بموت أحد الطرفين، وبالمثل يستبعد برتشارد أيضاً من البناء الاجتماعي الزمر الاجتماعية أو المجموعات الصغيرة مثل الأسرة التي تتكون من جيلين لأنها لا تلبث أن تختفي كوحدة بنائية متمايزة، أما ما يدخل في البناء الاجتماعي طبقاً لمفهوم برتشارد – فهي فقط تلك الجماعات الكبيرة المتماسكة الدائمة كالقبائل والعشائر التي تستمر في الوجود أجيالاً طويلة رغم ما يطرأ على مكوناتها من تغيرات (٥).

وبرغم وجاهة الحجج التي ساقها برتشارد – فإننا نميل إلى استخدام مفهوم البناء الاجتماعي طبقاً لما أورده براون، لأن التسليم بالقيود التي أوردها برتشارد معناه إخراج علاقات هامة مثل علاقة البيع والشراء من إطار البناء الاجتماعي لمجرد أنها تنتهي سريعاً بمجرد دفع الثمن

واستلام السلعة – برغم أن هذه العلاقة تشكل ظاهرة هامة في نظام التجارة الذي يشكل بدوره جزء من النسق أو النظام الاقتصادي كنظام رئيسي داخل البناء الاجتماعي، وبالانسياق لتلك المعايير أيضاً كيف يمكن تجاهل العلاقة الثنائية بين الرجل والمرأة من إطار العلاقات التي تشكل البناء الاجتماعي؟ فهذا الأمر يتناقض مع طبيعة أهم النظم الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي وهو نظام العائلة أو القرابة القائم أساساً على نظام اجتماعي فرعي هو نظام الزواج الذي ينطلق أساساً من مجموعة القواعد التي تنظم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في إطار شرعي.

إذن فالبناء الاجتماعي هو النظام الاجتماعي العام، وهو عبارة عن مجموعة النظم الاجتماعية الرئيسية والفرعية داخل المحيط البيئي لأي مجتمع.

وكما أشرنا سابقاً إلى الفرق بين مفهوم المجتمع ومفهوم البناء الاجتماعي فإننا في هذا الصدد أيضاً يجب التفريق بين مفهومي البيئة والبناء الاجتماعي.

فمفهوم البيئة يختلف عن مفهوم المجتمع السابق الإشارة إليه حيث يتضمن مفهوم البيئة مجموعة المقومات المعيشية والظواهر والعناصر الطبيعية اللازمة لحياة الأفراد داخل المجتمع، أما إذا كنا بصدد مضاهاته بمفهوم البناء الاجتماعي– نجد أن مفهوم البيئة هو مفهوم أوسع لا يقتصر على مجرد الظواهر الإنسانية التي تشكل البناء الاجتماعي – بل يتضمن كثير من العناصر المادية أو الطبيعية أو الفيزيقية.

فوجود المعادن أو العناصر المادية المتعددة داخل الإطار الجغرافي الطبيعي للبيئة هو أمر يخرج عن إطار مفهوم البناء الاجتماعي ، حيث لا تعتبر تلك العناصر ولا يشكل وجودها ظواهر اجتماعية في حد ذاتها– إلا إذا ارتبطت بالسلوك الإنساني في صورة عملية استخراج لتلك المعادن حيث قد تشكل حينها ظواهر اجتماعية ترتبط فيما بعضها بنظام رئيسي أو فرعي داخل البناء الاجتماعي مثل النظام الاقتصادي أو الصناعي.

نخلص من ذلك إلى أن مفهوم البناء الاجتماعي بما يتضمنه من نظم اجتماعية رئيسية وفرعية هو مفهوم يرتبط بالسلوك الإنساني أو بتلك الظواهر التي تتأثر بالسلوك الإنساني، لهذا يجب أن نستثنى من هذا المفهوم كل الظواهر والعناصر الطبيعية الفيزيقية أو الميتافيزيقية التي تخرج عن نطاق وقدرة وحدود تأثيرات السلوك الإنساني مثل الظواهر الجوية كالأمطار والرياح، فضلا عن الظواهر البيولوجية كالتنفس والتمثيل الغذائي، وكذلك المرض والشفاء كظواهر قَدَرّية أو بيولوجية.

وإذا كنا قد خلصنا مما سبق إلى أن البناء الاجتماعي هو عبارة عن مجموعة من النظم الاجتماعية المترابطة فإننا سنتناول في الجزئية التالية تفصيلياً ماهية أو تعريف تلك النظم الاجتماعية وخصائصها وأنواعها.

ثانياً : النظم الاجتماعية (خصائصها وأنواعها)

أ: ماهية النظام الاجتماعي

النظام بصفة عامة هو مجموعة مترابطة من الوحدات الوظيفية المتفاعلة فيما بينها بموجب مجموعة من القيود لأداء وظيفة معينة وتحقيق هدف محدد. وقد يكون النظام نظاماً رئيسياً في ذاته أو قد يشترك كعنصر في تكوين نظام أخر– ويسمى في هذه الحالة بالنظام الفرعي.

ويطلق مصطلح النظام الاجتماعي على الأنشطة والتفاعلات الإنسانية النمطية والمستقرة، ويرتبط النظام الاجتماعي بأحد أنماط السلوك الإنساني المقنن الذي من خلاله تتولد مجموعة ظواهر سلوكية مترابطة..وإذا كان البناء الاجتماعي كما سبق أن تناولناه يعني بمجمل أنماط وأنساق السلوك الإنساني داخل المجتمع– فإن النظام الاجتماعي يعني بنوع واحد أو بنمط محدد من هذا السلوك.

وقد تعددت التعريفات التي تتناول مفهوم النظام الاجتماعي... فهناك تعريف لعالم الاجتماع نادل S. F. Nadel يرى فيه أن النظام الاجتماعي هو عبارة عن طريقة مقننة للسلوك الاجتماعي أو للعمل المشترك، وعلى هذا الأساس يؤكد نادل أنه لا يجب النظر إلى النظم الاجتماعية على أنها مجرد سلوك فقط – بل وأيضاً تلك التي تتضمن مجموعة القواعد التي تحكم هذا السلوك (٦).

ويعرف رادكليف براون النظام الاجتماعي بأنه مجموعة الحالات المقررة للسلوك وهو الأداة التي تستطيع بواسطتها

شبكة العلاقات الطبيعية في المجتمع أن تحافظ على وجودها واستمرارها..ويرى براون أن علاقة النظم بالبناء هي علاقة متعددة، فهي تتضمن:

- علاقة النظام الاجتماعي بأعضاء الجماعة داخله.
- علاقة النظام بالنظم الاجتماعية الأخرى التي تدخل في نسق واحد.
- علاقة النظام بسائر النظم الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي (٧).

ويتشابه تعريف ماكيفر Robert M. MacIver [iv] مع تعريف براون حيث يرى ماكيفر أن النظم الاجتماعية ما هي إلا الأشكال المقررة لأساليب العمل والسلوك في الحياة الاجتماعية، وأن كل ما هو مقراً اجتماعياً يمكن تسميته بالنظام، لذا يعرف ماكيفر النظام الاجتماعي بأنه مجموعة الأشكال أو الصور الثابتة أو الأنماط التي بمقتضاها يرتبط الناس بعلاقات اجتماعية.

غير أن ماكيفر يشير إلى خطأ شائع يقع فيه البعض ممن يخلطون بين مفهوم الرابطة أو التنظيم ومفهوم النظام، حيث يعرف الرابطة بأنها زمرة أو مجموعة من الناس تنتظم بغرض تحقيق مصلحة أو مصالح مشتركة.

فالحديث عن مجرد مجموعة منتظمة داخل إطار ما- هو أمر يرتبط بشكل أساسي بمفهوم الرابطة، أما مجموعة القواعد التي تنظم السلوك والتي تتشكل بمقتضاها العلاقات داخل هذا الإطار- هو شيء يشير إلى نظام سلوكي أو اجتماعي.

فالرابطة هي مفهوم يشير إلى العضوية أو الارتباط بتنظيم معين، أما النظام فيشير إلى الأسلوب والقواعد التي تدار بها الأعمال أو الأنشطة، فالأسرة هي رابطة - أما الزواج فهو نظام لتحقيق تلك الرابطة، وبالمثل نجد الجامعة تعتبر رابطة إذا نظرنا إليها كهيئة تتألف من أعضاء هيئة التدريس والطلبة- أما أسلوب التعليم السائد داخلها فإنه يمكن اعتباره نظاماً اجتماعياً.

في نفس السياق نجد البرلمان كهيئة أو تنظيم لا يعدو كونه مجرد رابطة أو تجمع يهدف إلى تحقيق وظيفة ما سواء كانت وظيفة تشريعية أو تمثيلية، أما العمليات أو السلوك المقنن الذي يحدث داخل البرلمان فهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم النظام - حيث يشكل السلوك أو الأداء داخل البرلمان نظاماً اجتماعياً، أو بمعنى أدق يمثل نظاماً سياسياً فرعياً يسمى بنظام التشريع ونظام التمثيل البرلماني.

وفضلاً عن تمييز ماكيفر بين الرابطة والنظام فإننا نجده يفرق بين الرابطة كعلاقة وبين الجماعة المحلية كأفراد أو مجتمع، فيؤكد أن الرابطة ليست في حد ذاتها جماعة محلية بل هي هيئة داخل الجماعة المحلية، فالنادي والنقابة والمؤسسة كلها روابط تنشأ داخل الجماعات المحلية التي تتواجد في إطار جغرافي معين يسمى المجتمع (٨)

ولعل هذا التمييز الدقيق بين الرابطة والنظام بين الرابطة والجماعات المحلية كالقبيلة أو مجتمع القرية أو المدينة أو الدولة من أهم ما يميز مفهوم ماكيفر حول النظم الاجتماعية نائياً عن ذاك الخطأ أو الخلط الذي وقع فيه غيره ممن تناولوا موضوعات النظم الاجتماعية.

وفي نفس السياق يفرق ماكيفر أيضا بين النظم الاجتماعية التي تتسم بالثبات وتنتظم بموجب مجموعة من السلوك المقنن وبين ما اسماه بالعادات الجمعية، فالعادة الجمعية هي سلوك جماعي تراكمي يرتبط أكثر بالمجاملات، تلك العادات ظهرت بالتدرج دون نية أو رغبة مسبقة أو مقصودة لصنعها ، ودون وجود سلطة رسمية تتبنى أو تطبق أو تحمي هذا السلوك أو تلك العادات- إذ أن ما يساندها هو مجرد الميل العام لتقبل تلك العادات ، فليس هناك على سبيل المثال سلطة تلزم الأفراد بدفع الإكراميات لعمال المطاعم ، وليس هناك سلطة تلزم الأفراد بتناول أنواع معينة من الأطعمة والحلوى في المناسبات الدينية والشعبية، وليس هناك ما يلزم الأفراد بتقديم الهدايا والنقود إلى العروسين.

وبرغم أن العادات الجمعية هي سلوك يتسم بالتلقائية - إلا أننا قد نجدها في بعض الأحيان تعد من أكثر قواعد السلوك إلزاماً، وهي إن كانت لا تستند إلى جزاءات قانونية أو قهرية - فإن ذلك لا ينفى وجود جزاءات ترتبط بتلك العادات، حيث تتمثل الجزاءات المرتبطة بالعادات الجمعية في تلك المظاهر المتعددة من أنواع الضغوط الاجتماعية (٩).

ولعل ما يميز تلك العادات الجمعية هو تلك الطريقة

الخفية التي تغلغلت بها أو تسللت إلى حياتنا، وقد يرجع ذلك إلى عدة احتمالات:فقد يكون ذلك نتاج الصدفة أو التجربة أو المحاكاة أو الاستحسان- ومن ثم وجدت قبولاً وإتباعاً، في نفس الوقت قد تضعف العادات وتختفي أيضاً بنفس الكيفية أي دون إلغاء رسمي- علماً بأن اختفاء تلك العادات هو أمر قد لا يلاحظه إلا كبار السن ممن يرتبط الماضي عندهم بذكريات حسنة. غير أن وجود بعض العادات أو اختفاءها قد يرتبط أحيانا بأشياء مادية- فمثلاً نجد أن عادة رفع القبعة كسلوك من الرجال لتحية النساء في المجتمعات الغربية اختفى الآن نتيجة لتغير شكل وطريقة الملبس.

وكما تناول ماكيفر الفرق بين النظام والرابطة والعادة الجمعية نجد أن عالم الاجتماع الشهير سمنر William Graham Sumner, 1840-1910 [٧] قد تناول من قبل في كتابه العادات الشعبية FOLKWAYS الفرق بين النظام والعادات الشعبية. فهو يرى أن العادات الشعبية هي مجرد ظواهر اجتماعية أولية نتجت عن سلوك جماعي للأفراد في الماضي غير أنها ما لبست أن انتقلت عبر الموروثات السلوكية واعتاد عليها الناس لتشكل جزءاً من السلوك الحالي للجماعات. ويؤكد سمنر أن العادات الشعبية نشأت بطريقة لا شعورية أو غير مقصودة.

ويؤكد سمنر أن العادات الشعبية تمثل قوة ضغط اجتماعية، فبرغم أن تلك العادات قد لا تؤدي وظيفة بعينها - إلا أن الأفراد قد يضطروا إلى قبولها والتمسك بها دون إدراك أو اقتناع بفائدة حقيقية، بل دون وجود قدرة لديهم لتبرير قبول هذا السلوك أو التمسك بتلك العادات.

وبرغم أن النظم الاجتماعية تتشابه مع العادات الشعبية حيث أن كل من النظم والعادات هي نتاج ظواهر أو سلوك ماضوي انتقل بالتواتر عبر تواصل الأجيال - إلا أن ما يميز النظم الاجتماعية من وجهة نظر سمنر أن النظم تؤدي وظيفة أو وظائف يدرك الفرد أهميتها وفائدتها، وأن لتلك النظم بناءاً وحدوداً معينة تنظم سلوك الأفراد ويصعب تجاوزها (١٠).

أما عالم الاجتماع مالينوفيسكي Bronislaw 1884-1942 Malinowski [vi] فيعرف النظام الاجتماعي على أنه مجموعة من الذين يشتركون في أداء عمل معين يرتبط بناحية معينة من البيئة التي يعيشوا فيها، ويستعينون في ذلك بأساليب محددة، ويخضعون لمجموعة من القواعد والقوانين. ويرى مالينوفيسكي أن النظم الاجتماعية هي مجموعة من الأنشطة السلوكية المنتظمة، وأن كل نظام من تلك النظم الاجتماعية له أغراض محددة وموجهة لإشباع حاجة معينة، ويؤكد مالينوفيسكي أن فكرة النظام تقتضي وجود توافق أو اتفاق عام بين الأفراد داخل المجتمع على فئة معينة من القيم التقليدية - هذه القيم تتخذ إطاراً أشبه بالتعاقد (١١)

نخرج من تعريف مالينوفيسكي بأن النظام الاجتماعي يفترض وجود عنصرين الأول : جماعة من الناس ينتظمون فيما بينهم ويرتبطون بعلاقات محددة فيما بينهم كأفراد من ناحية - وبالبيئة التي يعيشون فيها سواء كانت بيئة طبيعية أو بيئة وضعية كإطار تنظيمي من ناحية أخرى، العنصر الثاني مجموعة القيم التقليدية الخلقية والقانونية المتفق عليها التي تتشكل من العادات والحاجات والخبرات.

مما سبق يتضح أن النظم الاجتماعية التي تشكل في مجملها البناء الاجتماعي هي في حد ذاتها عبارة عن مجموعة مترابطة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الإنساني، وتتحدد طبيعة كل نظام اجتماعي بموجب هذا الترابط بين مجموعة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بناحية معينة من السلوك الإنساني التي تميز كل نظام اجتماعي عن النظام الأخر.

- وعبر الترابط بين الظواهر الاجتماعية المتسقة ينشأ النظام الاجتماعي.

- ثم عبر الترابط بين النظم الاجتماعية ينشأ البناء الاجتماعي.

وإذا كانت الظواهر الاجتماعية في ترابطها تمثل مجموعة من النظم الاجتماعية الرئيسية أو الفرعية- يصبح من الضرورة التأكيد على أن هذا الارتباط بين تلك الظواهر وتشابكها مع غيرها هو الذي يعطي الظاهرة قيمتها ويجعل منها موضوعاً للدراسة العلمية في إطار تحليل النظم.

إذن فمجرد وجود الظاهرة في حد ذاتها قد لا يكفي لاعتبارها ظاهرة اجتماعية يمكن إخضاعها للتحليل العلمي،

فمسألة تناول الطعام أو مجرد الكلام أو أداء الصلوات لا تشكل في حد ذاتها ظواهر اجتماعية تجسد أنظمة اجتماعية فرعية، فهذه الحوادث اليومية ليست سوى مظاهر سلوكية جزئية أو هي مجرد عناصر أولية للظواهر الاجتماعية الأكثر تعقيداً والتي تتشابك مع ظواهر أخرى لتشكل نظماً اجتماعية فرعية كالنظام الغذائي ونظام اللغة، أو نظم رئيسية كنظام المعتقدات والنظام السياسي والنظام الثقافي والنظام الاقتصادي والنظام العائلي ... الخ

ب : خصائص النظم الاجتماعية

تشترك كل التعريفات السابقة للنظم الاجتماعية وتنطلق من محورية أساسية تنظر إلى أي نظام اجتماعي على أنه هو الأساليب المقررة المقننة للسلوك الاجتماعي وفي ضوء تلك النظرة الشاملة والعامة للنظم الاجتماعية نجد أن هناك عدة قواسم مشتركة تجمع بين النظم الاجتماعية - تلك القواسم هي في الحقيقة تعتبر بمثابة سمات عامة أو خصائص تتسم بها كل النظم الاجتماعية مهما اختلفت طبيعتها أو صفتها المميزة التي تكسبها اسمها وخصوصيتها، ومهما اختلفت الأبنية الاجتماعية التي تحتوى تلك النظم عبر الأطر البيئية المختلفة .

وبرغم تعدد تلك الخصائص العامة التي تتسم بها النظم الاجتماعية وقابليتها لمزيد من الشمول والإضافة - إلا أننا سنقتصر في دراستنا على تلك الخصائص الأكثر أهمية ووضوحاً ، والتي سنوردها على النحو التالي:

١ الثبات والاستمرارية النسبية

يشير مصطلح النظام إلى مظاهر الحياة الاجتماعية التي تستمر لأجيال متعاقبة داخل المجتمع، وهذا يعني أن النظام الاجتماعي لا يرتبط بوجود الأفراد أو بالظواهر البيولوجية بل يتعدى مسألة بقاء أو زوال الأفراد ليتمحور في الظواهر السلوكية، لذلك يتمتع النظام الاجتماعي بقدرة كبيرة على الصمود إزاء التغيرات الطارئة التي يظن البعض أنها كفيلة لهدمه وزواله، فكثير من أوجه السلوك الإنساني تبرز في صورة ظواهر تبقى وتدوم حتى بعد فناء صاحبها لتبقى نتائجها نافذة داخل المجتمع- وهذا ما يكسب النظام الاجتماعي الثبات والاستمرارية.

تلك الاستمرارية التي تتسم بها النظم الاجتماعية هي نتاج للتأثير المتبادل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر البيولوجية، فلا يجب أن نتجاهل حقيقة أن هذا تلك الظواهر الاجتماعية هي نتاج ظاهرة بيولوجية أسهمت في وجودها- هذه الظاهرة البيولوجية تتمثل في عملية التتالي دون انقطاع للبشر على الأرض.

فالظواهر الاجتماعية لا تتم في لحظة واحدة، كما أن الأجيال متواصلة وليست على شكل شرائح مستقلة الواحدة عن الأخرى - ففي كل لحظة يولد بشر ويتوفى آخرون، وبالتالي فالمحيط السلوكي للفرد في تغيّر دائم.

وكما تتسم ظاهرة التواجد البيولوجي للأفراد بالتواصل فإن الظواهر الاجتماعية هي الأخرى تتسم بالتواصل، فهذه الظواهر الاجتماعية هي نتاج عوامل لم يُوجِدها فردٌ واحد، بل نتاج تراكم وتفاعل أفكار متصلة عبر السنين- فمعظم الظواهر الاجتماعية تنتقل من جيل ما إلى من يأت بعده عن طريق هذا التواصل البيولوجي والتأثيرات الفكرية المتجددة.

نخرج من ذلك بأن مسألة استمرارية التواجد تعد من أهم السمات التي تتسم بها النظم الاجتماعية، حيث تبقى النظم برغم زوال الأشخاص الذين ينتظمون فيها، ومثال ذلك نجد أن النظام السياسي الرئاسي في الولايات المتحدة كنظام فرعي في البناء الاجتماعي الأمريكي قد ظل مستمراً برغم تتابع الرؤساء والإدارات.

٢ العمومية

تشير تلك الخاصية إلى امتداد السلوك المقنن للنظام ليشمل كل المجتمع.

ومسألة العمومية في واقع الأمر هي مسألة نسبية قد تختلف باختلاف المجتمعات المحلية داخل المجتمع الأكبر، كما أن مسألة العمومية هذه ترتبط أيضا وبدرجة ما بمسألة القبول- فكثيرا ما نجد أن نمطاً معيناً من السلوك الاجتماعي يتخذ شكل النظام في مجتمع محلي بعينه دون أن يؤد ذلك بالضرورة إلى شيوعه أو قبوله كنظام في المجتمع الأكبر الذي يحتوي هذا المجتمع المحلي الصغير.

فعلى سبيل ذلك نجد الثأر كنظام اجتماعي مُقراً ومعمول به في المجتمعات القبلية وبرغم أنه يعتبر نظاماً اجتماعياً من قبل

الجماعات التي تمارسه- إلا أنه موضع إنكار ومقاومة من بقية المجتمع، بل أنه محل استهداف للقضاء عليه من قبل النظم الاجتماعية الأخرى في البناء الاجتماعي كالنظام السياسي والقانوني، ومع ذلك وبرغم أن الثأر لا يعدو كونه أو لا يعد إلا بمثابة جريمة في التكييف القانوني- إلا أنه في حقيقته نظاما اجتماعيا على المستوى المحلي للمجتمعات التي تأخذ به.

٣ التعقيد

لا يجب النظر إلى أي نظام اجتماعي كمجرد ظاهرة بسيطة في تكوينها، فمعظم النظم الاجتماعية تعتبر نظما عالية التعقيد- حيث يدخل في تكونها عدد كبير من العناصر المتداخلة والمتشابكة، فأي نظام اجتماعي هو في حقيقته ليس إلا شبكة معقدة من العلاقات، لذا تستغرق جهد كبيرا لتحليلها والوقوف على طبيعتها .

فإذا نظرنا إلى نظام الزواج كأحد النظم الاجتماعية البسيطة نسبياً نجد أنه يضم كثير من النظم الفرعية والروابط المعقدة والمتشابكة مثل: نظام المهر ورابطة الأسرة (الأب، الأم، الأولاد) ونظام العلاقات الاجتماعية بين عائلتي الزوجين (النسب، المصاهرة).

لكن برغم تعقد أي نظام اجتماعي وتعدد ظواهره التي ترتبط به وعناصره التي يتألف منها والتي تتشابك مع النظم الاجتماعية الأخرى - فإن كل نظام يقوم أساساً على نمط معين من أنماط الفعل أو السلوك الاجتماعي، هذا النمط هو الذي يعطي النظام صبغة وخصوصية معينة سواء كانت تلك الصبغة - صبغة سياسية أو اقتصادية أو دينية أو غيرها ومن ثم تعطي تلك الصبغة للنظام اسمه ... ففي نظام الزواج مثلاً نجد أن العنصر الأساسي الذي يقوم عليه مجمل هذا النظام ويكسبه طبيعته واسمه هو عنصر تنظيم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، بينما تعتبر كل الشعائر والطقوس الأخرى وكذلك كل المظاهر الاقتصادية المرتبطة بالزواج هي كلها بمثابة عناصر ثانوية بالنسبة لعملية تنظيم العلاقة الجنسية في إطار شرعي- برغم أنها تسهم في إتمام هذا النمط الاجتماعي الأساسي (١٢).

٤ الوظيفة

النظام الاجتماعي هو مجموعة من الأنماط السلوكية التي تحدث بصورة منتظمة داخل المجتمع، ويرمي كل نمط من تلك الأنماط إلى تحقيق هدف محدد بذاته، وبموجب هذا الاطراد السلوكي النمطي تحدث حالة من التقنين للسلوك الاجتماعي بما يتفق ويتواءم مع حاجة الفرد والمجتمع. وبما أن النظام الاجتماعي كما سبق أن بينا يتسم بالتشابك بين أنظمته الفرعية - لذا يمكن القول بأن النظام الاجتماعي يتضمن العديد من الأنشطة السلوكية التي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف، ومن ثم فحين نتحدث عن وظيفة النظام الاجتماعي في مجمله-فإننا نعني عدة وظائف تتعدد بتعدد الأنظمة الاجتماعية التي تتفرع من هذا النظام.

وبناء على هذا المفهوم الوظيفي للنظام الاجتماعي يمكن تفسير الظواهر الاجتماعية داخل كل نظام - أي الربط بين تفسير حدوث تلك الظاهرة الاجتماعية وبين حاجة المجتمع، وعلى هذا القياس يتم تفسير كثير من الظواهر الاجتماعية بالربط بين وظيفة النظام وبين الفائدة المتحققة من قيام النظام أو الظواهر التي تشكل هذا النظام، فعلى سبيل المثال يمكن تفسير ظواهر مثل نشأة الدول أو تشكيل الحكومات بالفائدة التي تعود على المجتمع من ذلك والتي تتمثل في تنظيم العلاقات وحماية أمن الأفراد والإشراف على توزيع موارد المجتمع.

٥ العلاقة السببية

يتوقف وجود الظاهرة في حد ذاتها ومن ثم وجود النظام الاجتماعي على وجود علاقة سببية، بمعنى أخر أن هناك عدة أسباب أو عوامل معينة قد أدت إلى حدوث تلك الظواهر الاجتماعية التي من مجملها يتشكل النظام الاجتماعي- وذلك بغض النظر عن وجود وظيفة من عدمه لتلك الظواهر أو النظم الاجتماعية الفرعية.

ويرى عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم أن البحث في الظواهر الاجتماعية يجب أن يعني فقط بالعلاقة بين الظاهرة الاجتماعية وبين الحاجات العامة للمجتمع دون الاستغراق في دراسة ما إذا كانت تلك العلاقة قد وجدت عمداً أو قصداً لتحقيق غاية معينة، فمثل هذه الأمور يغلب عليها طابع الاجتهادات الشخصية وبالتالي يصعب معالجتها بطريقة علمية سليمة.

لذلك يرى دوركايم ضرورة الفصل بين نوعين من العناصر المرتبطة بدراسة الظواهر الاجتماعية- الأول يتصل بأسباب ظهور تلك الظواهر ومن ثم النظم، والثاني يتصل بالوظائف التي تؤديها .. وفي هذا الصدد يرى دوركايم أن ما ينبغي التركيز عليه هو دراسة أسباب الظاهرة التي أسهمت في إيجاد النظام الاجتماعي، وذلك لأن السبب أو تلك العلاقة السببية هي مسألة أشد ارتباطاً بالظاهرة أكثر من الوظيفة أو الغاية، فمن الطبيعي أن يحاول المرء معرفة سبب وجود الظاهرة قبل الشروع في دراسة النتائج المرتبطة بتحقيق وظائف معينة لتلك الظاهرة (١٣).

فضلاً عن أن هذا الربط المباشر بين الظاهرة والوظيفة قد لا يسهم في كثير من الأحيانّ في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية التي قد تنشأ دون علاقة واضحة تربطها بتحقيق وظيفة أو غاية أو حتى فائدة ترجى منها.. فهناك بعض الظواهر لا يحقق وجودها أي غاية أو فائدة بعينها، ويرجع ذلك إما لكون أن تلك الظواهر لم تنشأ من الأساس لتحقيق أي غاية أو القيام بأي وظيفة، وإما أنها فقدت غايتها أو فائدتها- لكنها ظلت مستمرة كأمر واقع بحكم العادة كشكل من الرواسب الاجتماعية والتراكمات التاريخية.فالطقوس الاجتماعية التي يمارسها البعض في بعض المناسبات الجنائزية مثل الاحتفال بذكرى الأربعين وغيرها من الطقوس التي يشترك فيها المسلمين والمسيحيين في المجتمع المصري هي ظواهر اجتماعية قد لا يتحقق من وراءها أي فائدة ولا تؤدي أي وظيفة اجتماعية، ومع ذلك مازالت مستمرة حيث يرجعها البعض إلى المراسم الجنائزية في مصر الفرعونية.

يضاف لذلك أن بعض الظواهر أو النظم الاجتماعية الفرعية قد تشهد تغيراً في الوظيفة التي تؤديها دون أن يترتب على ذلك أي تغيير في طبيعتها الظاهرية سواء من ناحية العمليات أو التفاعلات السلوكية.

وعلى ذلك فإن غاية الأمر هنا ونحن بصدد الحديث عن الظواهر الاجتماعية أو النظم الاجتماعية الفرعية هو أننا يمكن التحدث عن العلل أو الأسباب أو الدوافع التي أدت إلى ظهور تلك الظواهر وإيجاد تلك النظم الاجتماعية داخل كل مجتمع برغم انعدام الفائدة التي قد ترجى منها أو برغم غياب الوظيفة التي تؤديها. وهذا يقودنا بطبيعة الحال للحديث عن الدوافع النفسية كأحد خصائص النظم الاجتماعية.

٦ الارتباط بالدوافع والظواهر النفسية

ينظر السلوكيون إلى الإنسان كوحدة سلوكية متحركة ومتفاعلة ويفسرون حركته بآلية او ثنائية المحرضات **Stimulus** والاستجابات **Responses**.

أي أن السلوك الإنساني هو وليد عملية التحريض والاستجابة- لذا فهم يرون أنه لا يمكن استنتاج قوانين عامة تفسر ناتج السلوك الإنساني أو تلك الظواهر الاجتماعية إلا بتحليل المحرضات والاستجابات التي تسبق سلوك الفرد (١٤).

وكما سبق أن أشرنا إلى كل الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها الظاهرة السياسية نفسها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإنسان - والإنسان نفسه مخلوق معقد تنازعه عدة غرائز ودوافع تتراوح بين الرغبة والأهواء والشهوات والغرور والأطماع والأحقاد، لذا فإن أردنا تفسير هذه الظواهر الاجتماعية الظاهرة يتحتم العودة إلى العوامل النفسية التي تفرض ذاتها أو إلى الظواهر النفسية كظواهر اجتماعية أولية.

فإذا نظرنا إلى أي ظاهرة سياسية كإحدى الظواهر الاجتماعية نجد على سبيل المثال أن ظاهرة التطور أو التغيير السياسي أو الديمقراطية هي كلها نتاج دوافع وظواهر نفسية، فقد يتولد الغضب كظاهرة نفسية لدى شعب في مرحلة ما تحت دافع عدم الشعور بالرضا عن أداء النظام السياسي، وعليه يتطلع الجميع وبدرجات متفاوتة إلى شيء مختلف قد يرتبط بأداء ودور النظام أو قد يرتبط ببقاء أو زوال النظام نفسه، وبناء على تلك الحالة النفسية قد يسود المجتمع شعور وحالة نفسية جديدة تحت دافع الرغبة لإيجاد نظام سياسي جديد- هذا الشعور قد يتطور إلى نوع أخر من الضغوط النفسية قد يتم التعبير عنها لتخرج من الحيز النفسي إلى الحيز العملي، فتبدأ حركة ضيقة من المعارضة سرعان ما ينضم إليها قطاع كبير، ومن ثم ينشأ تيار جديد أقوى من الأفراد يدفع في هذا الاتجاه.

وهكذا فالفوضى تخلق الرغبة في النظام، والقمع والتعسف يخلق الرغبة في الحرية، والظلم يخلق الرغبة في

العدالة والمساواة – وهكذا تتشكل ظواهر نفسية جماعية تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي وتصاحبها مقاومة عنيفة لمن يعارضها.

٧ القبول :

بما أن النظام الاجتماعي العام وما يتفرع عنه من نظم اجتماعية سواء كانت في صورة نظام قرابة أو نظام سياسي أو نظام اقتصادي أو غيرها من النظم – هو في حد ذاته مجموعة من السلوك المقصود الهادف لتحقيق غرض محدد ومعين، وبما أن كل نظام اجتماعي من تلك النظم يهدف إلى تأدية وظيفة معينة في الحياة الاجتماعية – فمن الضروري أن تدخل تلك الوظيفة التي يؤديها النظام في إطار الأهداف التي يقرها ويقبلها المجتمع، فالظواهر الاجتماعية لا تكتسب صفة النظام إلا حينما تخضع لمعايير ثابتة وقيم مستقرة يؤمن ويتمسك بها المجتمع بشدة.

ولا يعني هذا أن تلك المعايير أو القيم التي قبل بها معظم أفراد المجتمع هي معايير لا يمكن الخروج عليها – فهذا موضوع أخر، فكل القواعد والمعايير التي تقوم عليها النظم الاجتماعية يستطيع كثير من الأفراد الخروج عليها برغم أنها قد حظيت بقبولهم، ومن ثم تجئ الجزاءات الاجتماعية التي تهدف إلى ضبط وتنظيم السلوك والحفاظ على تلك النظم.

فهناك فرق بين قبول النظام الاجتماعي والعمل في إطار عمليات وتفاعلات وقواعد تشكل ظواهره – وحتى قبول جزاءاته من حيث المبدأ، وبين الالتزام أو الخروج عن قواعد النظام ومحاولة الإفلات من جزاءاته– وهو ما سنتناوله تفصيلاً.

٨ الجزاءات الاجتماعية

لا يمكن تصور وجود نظام من أي نوع إلا ويخضع لقانون يتواءم مع طبيعته سواء كان هذا الأمر يتعلق بالقوانين التي تحكم النظم الطبيعية أو الاجتماعية، وإذا كانت دراسة النظم الطبيعة تقتضي الوقوف على القوانين المرتبطة بتلك النظم مثل قوانين الجاذبية والحركة وغيرها – فإن البحث في طبيعة النظم الاجتماعية تقتضي بضرورة الحال الوقوف على طبيعة المبادئ والقوانين التي تحكم تلك النظم .

وبعكس قوانين عالم المادة أو الطبيعة التي لا يمكن الخروج عليها بما تحكمها من قدرة تخرج عن إرادة البشر– نجد أن القوانين التي تحكم النظم الاجتماعية تتسم بالمرونة حيث يمكن الخروج عليها بل وتغييرها، غاية الأمر أن الخروج على أو انتقاص أحد شروط أو قواعد القوانين التي تحكم النظم الطبيعية والمادية هو أمر يؤد إلى إما حدوث اختلال شديد أو اختفاء النظام نفسه.

أما الخروج عن قوانين النظم الاجتماعية فيقابله على الجانب الأخر مجموعة من الجزاءات الاجتماعية **Social Sanctions** هذه الجزاءات تتوقف على مدى تأصل تلك النظم الاجتماعية بما تتضمنها من قوانين تحكم ظواهرها وتتفاوت من نظام إلى أخر .. صحيح أن حاجة ورغبة الفرد الدائمة للخضوع أو الانضواء تحت ظل المجتمع تجعل تلك القوانين التي تحكم سلوك الفرد تبدو وكأنها قواعد متأصلة في الطبيعة الإنسانية– إلا أن تلك القواعد نفسها ليست ثابتة، فهي عرضة للتغيير شأنها شأن تغير وتطور سلوك الفرد الذي يتأثر دائماً بمجموعة المحفزات والدوافع فتحت محفزات الرغبة ودوافع الحاجة يسعى الأفراد دائماً للبحث عن طرق جديدة للتعبير، ومن ثم تتغير تلك القواعد وتتغير أيضا الجزاءات .

وإذا كانت مختلف النظم الاجتماعية قد تتشابه فيما بينها من ناحية واحدة على الأقل وهي إمكانية الخروج على كل أوامر القواعد المنظمة للسلوك الاجتماعي – يتساوى في هذا الأمر كل الأبنية الاجتماعية البدائية أو المتحضرة، لذا كانت هناك ضرورة لوجود جزاءات داخل كل نظام اجتماعي تهدف إلى مقاومة الميل إلى الخروج عن القواعد التنظيمية لحماية النظام والحفاظ على استمراريته.

وهكذا فكما يرتبط وجود النظام الاجتماعي باعتباره نوعاً من السلوك المقنن بوجود قوانين معينة فإنه يرتبط بطبيعة الحال بوجود بعض الجزاءات الاجتماعية ، وهذا يرتبط كما أشرنا من قبل بتعريف مالينوفيسكي الذي يشير إلى وجود معايير خلقية وقانونية – تلك المعايير ليست فقط بمثابة ضمانات لعدم الخروج أو الانحراف عن إطار النظم الاجتماعية بل أيضاً لضمان استمرارية تلك النظم.

في هذا الصدد يعتقد كثيرون أن السبب الأساسي لخضوع

الأفراد وارتباطهم بالنظم الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهم ينبع من خشيتهم التعرض لتلك الجزاءات الاجتماعية، فبرغم أن مظاهر السلوك التي تغلف كثير من النظم الاجتماعية قد تشير إلى تماسك تلك النظم- إلا أن هذا التماسك ليس كاملاً بصورة دائمة نظراً لأن المصالح الشخصية للأفراد قد تسير ضد المصلحة العامة للمجموع، أو أن المصالح الضيقة للجماعات الصغيرة تسير في كثير من الأحيان ضد مصالح الجماعات الأكبر . فكثيراً ما تصاغ القواعد والجزاءات الاجتماعية لتحقيق مصالح جماعة أو فئة لها التفوق والغلبة ومن ثم تلق مقاومة من فئات أخرى، وعلى ذلك لا تقبل أو تطاع قواعد السلوك الاجتماعي بنفس الكيفية (١٥).

فعن طريق تلك الجزاءات يستطيع المجتمع ممارسة ضغوطه على الأفراد والجماعات التي تخرج عن مقتضيات ترابط النظام، هذه الجزاءات لا تقتصر فقط على الصياغات القانونية المستقاة من النظام القانوني- بل تستقى من العادات والأعراف التي هي جزء لا يتجزأ من تلك النظم، فضلاً عما تفرضه النظم الاجتماعية الأخرى ذات التأثير من جزاءات مثل نظام العقيدة أو نظام العائلة وغيرها من النظم الاجتماعية (١٦).

ثالثاً : أنواع النظم الاجتماعية

ألقت السمات والخصائص السابقة التي تتسم بها النظم الاجتماعية الرئيسية بظلالها على عملية تحليل وتحديد النظم الاجتماعية الفرعية التي يتكون منها أي كل اجتماعي- لتجعل من الأمر أكثر صعوبة وتعقيداً، وهذا بدوره قد أدى إلى الكثير من التضارب أو التفاوت لدى البعض في تصنيفاتهم لأنواع النظم الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي. هذا التفاوت يرجع إلى اختلاف المعايير التي قامت عليها تلك التصنيفات، واختلاف الأسس التي تم الاستناد عليها عند ترتيب الأنماط السلوكية.

ولعل الاتجاه السائد بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بتصنيف النظم الاجتماعية هو الربط بين وجود تلك النظم وبين الغرائز والاهتمامات وحاجات المجتمع، فتلك الغرائز والحاجات والاهتمامات هي التي أسهمت بشكل أساسي في ظهور النظم الاجتماعية ، فلم تنشأ النظم إلا لإشباع حاجات تبلورت تحت دافع الغرائز أو الاهتمامات. وبرغم تفاوت تلك الحاجات في الأهمية حيث هناك حاجات أساسية لا يمكن استمرار المعيشة الاجتماعية دونها بينما توجد حاجات أخرى أقل أهمية يمكن الاستغناء عنها، إلا أن ما يعنينا هنا وما يجمع عليه معظم علماء الاجتماع هو أنه لا يمكن تصور ظهور نظام اجتماعي إن لم يكن حاجة معينة ترتبط بظهوره واستمراره- صحيح أن هناك بعض الظواهر الاجتماعية قد لا تؤدي وظيفة معينة خاصة تلك الظواهر التي جاءت نتيجة تراكمات من الماضي وفقدت أهميتها ومعناها - إلا أن هذا الأمر قد يرتبط فقط بإحدى الظواهر التي هي مجرد وحدة جزئية في النظام، فلا يمكن تصور وجود نظام اجتماعي متكامل دون أن يؤدي وظيفة محددة في الحياة الاجتماعية أو أن يشبع بعض حاجات المجتمع.

ونتيجة لتعقد النظم الاجتماعية وتعددها فإن كثير من علماء الاجتماع يجمعون على أن هناك عدد قليل من النظم يمكن اعتبارها نظماً أساسية شاملة يتفرع من كل واحد منها عدد من النظم الجزئية، مثلما هو الحال في النظام السياسي كنظام رئيسي يرتبط بشئون الحكم ويضم نظام التشريع والنظام القضائي والنظام التنفيذي، أيضاً ينطبق الحال على النظام الاقتصادي الذي يرتبط بتوفير الحاجات المعيشية للفرد ويشمل تقسيم العمل (الإنتاج، التوزيع) والملكية والاستهلاك والتمويل، ونظام العائلة ويشمل الزواج والطلاق وتنشئة الأطفال ومعاملة كبار السن، والنظام الثقافي ويرتبط بالنواحي والتعبيرات الفكرية والجمالية والنظام الديني ويرتبط بالمعتقدات والشعائر.

غير أن مسألة تحديد ماهية النظم الأساسية لم تزل مسألة محل خلاف باختلاف وجهات النظر، لذا قد تضيق أو تتسع دائرة النظم الاجتماعية الأساسية أو الكبرى طبقاً للمعايير المختلفة التي ينظر منها البعض.

لذا سوف نتعرض هنا لأهم تلك التصنيفات على النحو التالي:

١- **تقسيم مالينوفسكى** Malinowski Classification

يعد تصنيف مالينوفسكى 1884-1942 Bronislaw Malinowski من أبرز التصنيفات للنظم الاجتماعية،

وينطلق مالينوفسكى من افتراضه لسبعة معايير أساسية تتشكل بموجبها الروابط الاجتماعية، ويندرج تحت كل من تلك المعايير عدد من النظم الاجتماعية التي يطلق عليها مالينوفسكى بالأطر النظامية الكلية (١٧) - كما هو موضح على النحو التالي :

(أ) معيار التناسل.
(ب) المعيار الإقليمي.
(ج) المعيار الفسيولوجي.
(د) التجمعات الاختيارية.
(هـ) العمل والمهنة.
(و) معيار المكانة الاجتماعية.
(ز) معيار الترابط الشامل.

وبرغم عمومية وشمول تقسيم مالينوفسكي- إلا أن تأثر مالينوفسكى بموضوعات الأنثروبولوجي قد جعلته يخلط بين مفهوم الرابطة أو العلاقة وبين مفهوم النظام الذي لا يتشكل إلا بموجب نوعاً من السلوك المقنن.

فعلى سبيل المثال يدرج مالينوفسكى كل من الأمة أو القبيلة في إطار النظم الاجتماعية انطلاقاً من الروابط التي تربط بين الأفراد في إطار تلك التجمعات، وفي هذا خلط واضح بين النظام الاجتماعي كإطار للسلوك البشري - وبين الرابطة الثقافية أو العضوية للفرد . فمجرد وجود رابطة تربط بين الأفراد لا يعنى في حد ذاته أن هناك نظام يحكم هذا السلوك، فوحدة الدم أو العرق أو السلالة أو الرغبة أو الهدف أو المصلحة المشتركة- كلها أمور قد تصلح لتفهم وجود الرابطة، لكنها لا تشكل في حد ذاتها نظاماً إلا حينما يتم التعبير عنها في صورة سلوك مقنن، بمعنى أخر فإن تلك الروابط قد تصلح فيما بعد لقيام علاقات اجتماعية متعددة الأنماط السلوكية ويتخذ كل نمط منها طابع السلوك المقنن الذي يشكل نظاماً من النظم الاجتماعية.

أي أن الحديث عن الروابط الاجتماعية سواء كانت ثقافية كالأمة أو تناسلية كالقبيلة - في إطار الحديث عن النظم الاجتماعية هو أمر يتوقف على ترجمة تلك الروابط في صورة علاقات مبنية على سلوك مقرر أو مقنن، وعلى ذلك لا يمكن اعتبار بعض الروابط مثل الأمة أو القومية أو القبيلة بمثابة نظماً اجتماعية، فهي لا تعدو كونها مجرد مجموعة من الروابط بين الأفراد - برغم تسليمنا بأن الرابطة الاجتماعية في معظم الأحيان هي المنطلق لنشأة النظام الاجتماعي.

٢- تقسيم جيرث ومايلز Mills & Gerth

انطلاقاً من مفهوم البنية الشخصية ودورها في صياغة النظم الاجتماعية يضع كل من هانز جيرث Hans Heinrich Gerth [1908-1978] [vii] ورايت مايلز C. Wright Mills [1916-1962] [viii] تصنيفهم للنظم الاجتماعية، حيث يتفق كل من جيرث ومايلز مع الرؤية السابقة لرادكليف براون بأن الوحدة الأساسية للنظم الاجتماعية هي الشخص بصفته كائن حيوي يحمل مجموعة من الخصائص النفسية أسمياها بالبنية النفسية، ومن مجموع تلك الخصائص النفسية للفرد ككائن حيوي تتشكل البنية الشخصية، هذه البنية الشخصية هي التي تلعب دوراً أساسياً في تشكيل مجموعة النظم الاجتماعية ومن ثم البناء الاجتماعي.

ففي كتابهما المشترك *Character and Social Structure* ينطلق جيرث ومايلز في تصنيفهما للنظم الاجتماعية من مفهوم البنية الشخصية ودور الشخص- حيث تنحصر مجموعة النظم الاجتماعية من وجهة نظريهما في خمس نظم رئيسية وهي: نظام القرابة، ونظام المعتقدات، والنظام السياسي، والنظام العسكري أو الجندية، ثم النظام الاقتصادي. وحول تلك النظم توجد مجموعة من المؤثرات تؤثر في صياغة تلك النظم وتتأثر بها- هذه المؤثرات تتمثل في مكانة الأشخاص بما تتضمنه من قيم ورموز ومهارات تكنولوجية ومعرفة أو تعليم (١٨)

٣- تقسيم نادل للنظم Nadel Classification

ينطلق نادل S.F.Nadel [ix] في تصنيفه للنظم الاجتماعية مما أسماه بـ "الغرض الكلى الشامل للنظام الاجتماعي المركب" ويعنى بذلك أن كل نظام من النظم الاجتماعية الكبرى يتألف من عدد من النظم الفرعية أو الجزئية البسيطة التي تتشابه في الأهداف، وأن ذلك التشابه هو الذي يجعلها تندمج معاً لتشكل أحد النظم الرئيسية التي ترمي إلى تحقيق هدف معين، وأن ذلك التشابه هو الذي يعطى لأي نظام

سماته المختلفة عن النظم الاجتماعية الأخرى التي يتضمنها البناء الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس يؤكد نادل أنه لا يجب الجمع بين النظم الفرعية لمجرد أنها تتشابه في بعض سماتها برغم أنها قد لا ترمى إلى نفس الغرض، فعلى سبيل المثال يرفض نادل الجمع بين ظواهر معينة مثل الزواج والدعارة والختان في نظام واحد مع أنها تتعلق كلها بأمور الجنس- إلا أن ما يبعدها عن الزواج هو أن الزواج نظام اجتماعي يهدف لتقنين أو تنظيم العملية الجنسية بين الرجل والمرأة في إطار شرعي.

ويؤكد نادل أن هذا لا ينفى أن كل نظام جزئي يظل محتفظاً بأهدافه الجزئية الخاصة بحيث يستطيع أن يندمج مع بعض النظم الجزئية الأخرى التي قد تشترك معها في هدف ما أخر لكي يؤلف معها نظاماً آخر.

ويرى نادل أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تتحكم في إيجاد النظم الاجتماعية وهي الأنشطة أو السلوك المادي ثم اللغة والأفكار، أي أن وجود النظم أمر يرتبط أو هو نتاج للسلوك الحركي والقول والفكر.(١٩) وإذا كان رؤية نادل للنظام الاجتماعي تنصب على الغاية أو الهدف حيث يرى أن كل نظام اجتماعي يجب أن يحقق هدفاً معيناً أو مجموعة من الأهداف- إذن فإن الغرض أو الغاية التي يستهدفها النظام تصبح لذلك هي المعيار الأساسي عند نادل لتصنيف النظم.

ولعل مفهوم الغرض أو الغاية الذي يعتمده نادل هو أمر يفتح المجال واسعاً أمام عدة تقسيمات فرعية منبثقة عن النظم الاجتماعية الرئيسية.

ويقيم نادل تصنيفه على أساس أن النظم الاجتماعية تتراوح في التدرج بين طرفين أو خاصيتين: ففي الطرف الأول يوجد ما يسميه نادل بالنظم العملية، والطرف الثاني يشمل النظم التنظيمية، وبين هذين الطرفين تصطف نظم أخرى تجمع بين الخصائص العملية والتنظيمية حيث يميل كل منها إلى أحد الجانبين أو الآخر.

والنظم الجسدية طبقاً لتصنيف نادل هي كل أنماط السلوك العضوي المقنن المرتبطة بالوجود المادي أو العضوي للفرد والمراحل المختلفة التي يمر بها، ويدخل في إطار ذلك كل الظواهر العضوية المرتبطة باختلاف الجنس والسن وما يرتبط بها من أمراض وتغييرات فسيولوجية.

ويرى نادل أن النظم الجسدية أو العضوية هي أول تلك النظم العملية التي تندرج تحتها أيضاً النظم الاقتصادية والنظم المتعلقة بالأمور الجمالية والتسلية والترفيه - كالفن والصحافة وغيرها من النواحي الجمالية.

أما النظم التنظيمية فهي التي تؤدي دوراً في تنظيم العلاقة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع - ويجيء على رأسها كل من النظم القانونية والقرابة، بينما تبتعد بقية النظم (العلمية والدينية والتعليمية والسياسية) تدريجياً عن الناحية العملية لتقترب شيئاً فشيئاً من الناحية التنظيمية (٢٠).

نصل إلى نقطة أخيرة، فبرغم التفاوت في التصنيفات والمعايير التي سبق التعرض لها- إلا أن هناك شبه إجماع لدى معظم علماء الاجتماع على أن دراسة أو تحليل البناء الاجتماعي قد لا تحتاج إلا إلى عدد محدود من النظم الاجتماعية التي تتواجد في كل المجتمعات على اختلاف درجات تقدمها، ومن ثم فإن هناك عدد من النظم الاجتماعية الرئيسية قد باتت محل اتفاق بين كثير من علماء الاجتماع وهي: النظام السياسي، نظام المعتقدات، النظام الاقتصادي، نظام القرابة والعائلة والزواج، نظام التعليم، نظام الثقافة والتعبير، نظام اللغة ، نظام الصحة.

بالطبع ونحن إن كنا نتفق مع هذا الاتجاه إلا أنه يجب ملاحظة أن تلك الأنظمة الاجتماعية الرئيسية تتفاوت أيضاً في درجة أهميتها أو سيطرتها على النظم الاجتماعية الأخرى، فهناك نظماً مهيمنة على مختلف النشاط والسلوك الإنساني داخل المجتمع وبالتالي تهيمن على النظم الأخرى، وبموجب ذلك; وعلى سبيل المثال يمكن القول بأن كل من النظام السياسي ونظام المعتقدات يعدا من النظم المهيمنة على النظم الأخرى.

أيضاً وفيما يرتبط بمسألة هيمنة نظم على أخرى يجب القول بأن تلك المسألة هي أيضاً تتفاوت بتفاوت الظروف البيئية ببعديها الزماني والمكاني، فبينما نجد أن نظام المعتقدات قد يلعب دوراً رئيسياً مهيمناً في مجتمع ما - نجد أنه قد يتراجع أو ينتفي في مجتمع أخر، أو أنه قد يتخذ

درجة من الأهمية في زمن ما ثم تتراجع أهميته في زمن أخر أو العكس.

رابعاً: مفهوم النظام السياسي

تعدد المسميات في الكتابات الغربية التي تتناول مصطلح النظام السياسي فهناك ما تشير إليه بمصطلح System Political وأخرى تشير إليه بمصطلح Political Regime . وهناك من يشير إلى النظام السياسي بمصطلح Government والذي قد يتماثل مع الترجمة العربية لمصطلح الحكومة – وإن كان هذا المعنى يختلف في القاموس والأدبيات السياسية الغربية التي تفرق بين مصطلح الحكومة Government كمرادف للنظام السياسي وبين الحكومة كمرادف لمصطلح الوزارة Cabinet وهي إحدى مؤسسات النظام السياسي أو المؤسسة التنفيذية للنظام.

أما في حالة النظام السياسي الأمريكي على وجه الخصوص فإن كل أو معظم الكتابات والخطابات السياسية تشير إلى النظام السياسي الأمريكي بمصطلح الحكومة الفيدرالية Federal Government وعلى ما درجت عليه عادة الأمريكيين في اختزال الأسماء أو تخفيفها باتت الكتابات السياسية الأمريكية الحديثة تشير إلى الحكومة بمعنى السلطة التنفيذية في عهد ما (الرئيس ومعاونوه) أو خلال فترة رئاسية معينة بمصطلح الإدارة الأمريكيةAmerican Administration وتطلق على غيرها من النظم السياسية مصطلح الحكومات Governments، أما مصطلح Regime [x] أو System فليس له مجال هناك إلا في الكتابات أو البحوث الأكاديمية.

وإذا أردنا أن تتناول النظام السياسي كجزء من البناء الاجتماعي– فكما سبق أن بينا فإن النظام السياسي هو أحد النظم الاجتماعية الرئيسية التي يتكون منها أي بناء اجتماعي. والنظام السياسي شأنه تماماً شأن تلك النظم الاجتماعية الأخرى التي ترتبط بالسلوك الإنساني وتتخذ من النشاط الإنساني محوراً لها – غير أن للنظام السياسي سماته التي تميزه عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى، وأهم تلك السمات أنه يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، وأن ظاهرة السلطة هي أهم الظواهر التي تضفي عليه صفته وطبيعته المميزة عن باقي النظم الاجتماعية.

أما حينما نتناول النظام السياسي بصورة منفردة نجد أنه في صورته العامة هو عبارة عن مجموعة من العمليات والظواهر المرتبطة بالسلطة والوظيفة والصلاحيات والنفوذ والتي تتفاعل وتتشابك في إطار بنائي وتنظيمي معين – هذا الإطار يسمى بالنظام السياسي، ويرتبط مصطلح النظام السياسي بصفة عامة بتلك الأنماط المتداخلة والمتشابكة من التفاعلات المتعلقة بعمليات صنع القرار وإدارة والأنشطة السياسية داخل المجتمع.

وشأنه شأن كل الظواهر والنظم الاجتماعية نجد كثير من التعريفات والمفاهيم التي تتناول النظام السياسي والتي سنتعرض لها على النحو التالي:

فيعرف هارولد لاسويل Harold Dwight Lasswell _ 1902 – 1978 النظام السياسي كأهم ظاهرة سياسية فيرى أنه هو الذي يحدد:

من يحصل على (ماذا، ومتى، وكيف) Who gets, What, When, How

وبرغم أن تعريف لاسويل قد ينطوي على مجرد نظرة وظيفية للسياسة أو أنه قد يحمل في طياته اختزالاً للنظام السياسي في بعده الوظيفي– إلا أن لاسويل ينهج منهجاً سلوكياً حينما يؤكد على أن تحليل النظام السياسي يتطلب بالأساس التعرف على طبيعة النخبة داخل النظام السياسي، وأن ذلك يقتضي بالضرورة تناول الخصائص الشخصية كالسمات والمهارات وتأثير الأبعاد الاجتماعية (٢١).

وتأثراً بمفاهيم نظرية الاتصال يرى كارل دويتش **Karl W. Deutsch** [xi] أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد الذي يعتبره دويتش الوحدة الأساسية للتحليل السياسي.

ومع تأكيده على حقيقة أن النظام السياسي هو جزء من نظام اجتماعي أوسع – يرى دويتش أن النظام السياسي يقوم بعدة وظائف منها ما يرتبط بالأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، ومنها ما يرتبط بالحفاظ على وحدة النظام واستمراريته، ومنها ما يرتبط بالتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، ومنها ما يرتبط بتكامل وظائفه في إطار من

البنية الوظيفية.

ويرى دويتش أن القيام بذلك يحتم على النظام السياسي الحصول على المعلومات سواء من داخل النظام أو من خارجه، ويعتمد النظام السياسي كنظام اتصال طبقاً لمفهوم دويتش على ثلاث عناصر، هي: المعلومات، وعملية اتصال للحصول على تلك المعلومات، ثم قنوات لانسياب المعلومات لتتحول لقرارات وسلوك (٢٢).

أما عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber (1864-1920) فينطلق أيضا في تعريفه للنظام السياسي انطلاقاً وظيفياً- إلا انه يربط بينه وبين عنصر القوة. فيرى فيبر أن النظام السياسي هو الذي يحتكر أو يمتلك حق الاستخدام الشرعي للقوة.

ويتضح من خلال تعريف فيبر أنه يربط بين النظام السياسي وبين تحقق عنصر الشرعية الذي يخول له حق استخدام القوة.

وفي هذا الصدد يؤكد فيبر أن شرعية النظام قد تتحقق من خلال ثلاث مصادر:

- مصادر بدائية: وتتمثل في التقاليد والأعراف والموروث الثقافي والديني لدى الأفراد داخل المجتمعات غير المتطورة والتي من خلالها تضفي على الحكام نوعاً من الهالة أو القداسة، وبموجب ذلك يكتسب القائمون على أمر النظام السياسي داخل تلك المجتمعات البدائية شيئاً من الشرعية.

- السمات الشخصية: في كثير من الأحيان نجد أن هناك بعض السمات الشخصية مثل التفوق والبطولة والخلق الحسنة التي يتسم بها بعض القادة أو الزعماء قد تضفي نوعاً من القبول والتأييد الذي يتحول بدوره إلى درجة ما من الشرعية، وهذا أمر يرتبط أيضاً بالمجتمعات التقليدية.

- مصادر قانونية:وترتبط بمجموعة القواعد الدستورية والحدود والضوابط القانونية التي حازت على رضا وقبول المجتمع، والتي بموجبها يتم تخويل السلطات، ومن ثم تتحقق شرعية النظام بمقدار التزامه بالحدود والضوابط (٢٣).

ويعرف **جابرييل ألموند Almond (1911-2002) Gabriel** النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات الذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيّف في جميع المجتمعات المستقلة، فضلا عن الوظائف المرتبطة بتنظيم علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى، ولا يعول الموند كثيرا على مسألة الشرعية فهو يرى أن النظام السياسي قد يمارس تلك الوظائف باستخدام القسر المادي، أو بالتهديد باستخدامه - سواء كان استخدامه له شرعياً أو استبدادياً (٢٤).

ويعرف **ديفيد ايستون** David Easton النظام بصفة عامة بأنه مجموعة التفاعلات المرتبطة بنمط سلوكي محدد ، ثم يتناول إيستون النظام السياسي معرفاً إياه بأنه تلك المجموعة من التفاعلات التي تحدث داخل أي مجتمع والتي ترتبط بما اسماه بعملية التخصيص السلطوي للقيم Authoritative Allocations of Values for Society

ويضيف إيستون أن النظام هو أيّ كيان يتكون من مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها البعض، ويرى إيستون أنه يمكن النظر إلى أيّ شيء كليّ على أنه نظام، ولكل نظام عناصر تحقق تماسكه وعناصر تؤدي إلى ضعفه، ويرى إيستون أنه يمكن تحليل أي نظام سياسي عبر دراسة وظائفه وتركيبه أو مكوناته (٢٥).

وفي كتابه المسمى تكوين الدولة يستخدم عالم الاجتماع السياسي روبرت ماكيفر Robert M. MacIver مصطلح الحكومة للدلالة على النظام السياسي- حيث يعرفه بأنه شكل من أشكال الانتظام الاجتماعي كغيره من أشكال النظم الاجتماعية القائمة في كل المجتمعات (٢٦).

ويضيف ماكيفر أن النظام السياسي هي الأداة الإدارية للدولة التي تحدد السياسات وتنفذها، ويدلل ماكيفر في مواقع متعددة من كتابه بأن العائلة هي النواة الأولى للحكومة أو النظام السياسي، ويؤكد ماكيفر أن هناك عدة عوامل أسهمت في صياغة النظم السياسية في معظم المجتمعات ولعل أهمها الحروب والأساطير والمعتقدات الدينية (٢٧).

فإذا أردنا أن نخرج من ذلك بتعريف محدد ومبسط للنظام السياسي انطلاقا من التعريفات السابقة المتعددة التي تتحدث عن النظام السياسي تحت غلبة النظرة الوظيفية - فإننا نستطيع القول بأن النظام السياسي بمفهومه الوظيفي هو القيّم الشرعي على أمن وصالح الفرد والمجتمع، وهو

الصانع أو الصائغ الشرعي لما يحدث فيه من تغيير، وهو المسيطر والقائم على إدارة كل موارد المجتمع بموجب الصلاحيات المخولة له، وهو الذي يحتكر أو يمتلك حق الاستخدام الشرعي للقوة.

أما النظام السياسي بمفهومه السلوكي فهو تلك المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل المؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها أي كل سياسي، وكلما زادت درجة الترابط بين الأجزاء كلما اكتسب النظام السياسي تماسكه وديناميكيته (قدرته على الحركة والتفاعل) وينشأ من هذا الترابط صور جديدة من السلوك تسهم في الحفاظ على استمرارية النظام.

وإذا أردنا تعريف النظام السياسي في صورته الهيكلية نجد أنه عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي بشقيها التشريعي والتنفيذي، ومع افتراض ثبات مسئولية الجانب التشريعي للقرار وانحصارها في البرلمان في كل النظم السياسية- فإنه يمكن التمييز بين نظام وآخر بالنظر لطبيعة الهيئة أو الجهة التي تتحمل مسئولية الشق أو الجانب التنفيذي القرار، فحينما تكون تلك المسؤولية مسندة لشخص واحد - يكون النظام رئاسياً، وحينما تكون المسؤولية مسندة لحكومة مسئولة أمام البرلمان - يكون النظام برلمانياً.

هوامش البحث :

i من أبرز علماء الاجتماع في فرنسا 1858-1917 David Emile Durkheim

ii عالم اجتماع بريطاني 1881-1955 يعد من أهم وأوائل العلماء الذين صاغوا نظرية متكاملة لمفهوم البناء الاجتماعي، وهو متخصص في الانثربولوجيا الاجتماعية وله عدة أبحاث ميدانية على المجتمعات النائية بجزر أماندا بالمحيط الهندي قرب خليج البنغال، ومملكة تونجا الواقعة بجنوب المحيط الهادئ بين نيوزلندا وجزر هاواي، وقد عمل بالتدريس بجامعة كيب تاون بجنوب إفريقيا وجامعة سيدني باستراليا، وجامعة شيكاجو بالولايات المتحدة.

iii ايفانز بريتشارد Edward Evan Evans-Pritchard, Sir (1902-1973): عالم اجتماع بريطاني متخصص في مجال الأنثربولوجي الاجتماعية، له عدة بحوث ودراسات على الشعوب في مناطق جنوب السودان والكونغو، حيث أهتم بدراسة قبائل النوير في وغيرها من القبائل التي تعيش في أعالي النيل. وقد عمل بريتشارد في التدريس بمدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، وجامعة كامبردج ثم قام بالتدريس في مصر بجامعة القاهرة قبل الحرب العالمية الثانية.

iv روبرت ماكيفر Robert Morrison MacIver - عالم اجتماع أمريكي.

v عالم الاجتماع والاقتصاد السياسي وأستاذ العلوم الاجتماعية والسياسية بجامعة يال Yale الأمريكية، تخرج من جامعة يال ودرس بألمانيا وسويسرا. كان من ابرز الذين أسهموا في تطوير نظام التعليم الجامعي بالولايات المتحدة، وكان من دعاة الحرية الاقتصادية والاجتماعية، انصبت اهتماماته في الدعوة إلى التحرر من العادات التي يتمسك بها الناس دون أن تكون لها فائدة اجتماعية وهذا ما انصب عليه موضوع كتابة المسمى العادات الشعبية FOLKWAYS الذي طبع عام ١٩٠٧.

vi عالم بريطاني من أصل بولندي حاصل على دكتوراه الفيزياء والرياضيات من بولندا وعمل بالتدريس في مدرسة لندن للاقتصاديات، وأهتم بعد ذلك بأبحاث الأنثربولوجي حيث قام بعدة دراسات ميدانية على المجتمعات البدائية في أستراليا وجنوب المحيط الهادئ وأفريقيا والمكسيك، له عديد من المؤلفات الهامة في مجال الانثربولوجيا الاجتماعية.
http://www.mnsu.edu/emuseum/information/biography/klmno/malinowski_bronislaw.html

vii أستاذ علم الاجتماع الأمريكي السابق بجامعة ويسكونسن Wisconsin الأمريكية، من أصل ألماني.

viii أستاذ علم الاجتماع السابق بجامعة كولومبيا الأمريكية.

ix سيجفريد فريدرك نادل (1903-1956) Siegfried Frederick Nadelعالم اجتماع أسترالي من أصل

نمساوي، أستاذ الأنثربولوجيا الاجتماعية بالجامعة الوطنية باستراليا، له دراسات ميدانية على مجتمعات وقبائل غرب إفريقيا.

x أصبح مصطلح Regime أكثر تداولا الآن في وسائل الإعلام الأمريكية كمصطلح لذم بعض النظم السياسية أو للإشارة إلى النظم المستبدة- لذا لم يعد مصطلحاً محايداً.

xi كارل وولفجانج دويتش Karl Wolfgang Deutsch 1912-1992 أستاذ النظم السياسة في جامعة هارفارد الأمريكية، من أصل تشيكي مولود في براج Prague عام ١٩١٢، حصل على مؤهله الجامعي من تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٤ ثم مؤهل جامعي أخر في القانون من ألمانيا عام ١٩٣٨، هاجر إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٩ وحصل على الدكتوراه عام ١٩٥١، كان عضوا في الوفد الأمريكي في محادثات سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ لإنشاء الأمم المتحدة.

http://www.harvardsquarelibrary.org/unitarians/deutsch.html

المراجع :

1-Montesquieu, Baron: **The Spirit of the Laws** (New York, Hafner Press, 1949), Volume1 P. 129: 402 & Volume 2, P. 1: 58.

2- Durkheim, Emile: **The Rules of Sociological Method** (New York, The Free Press, 1965) P 1: 13.

3-Brown, A.R. Radcliffe: **Structure And Function In Primitive Society** (New York, The Free Press,1965) P. 1:9.

4- Ibid, Page 9: 11.

٥- د. أحمد أبو زيد: **البناء الاجتماعي**، الجزء الأول، الطبعة الخامسة (الإسكندرية، مطابع السفير، ١٩٧٦) ص٣٠: ٣٣.

6- Nadel, S. F: **The Foundations of Social Anthropology** (Illinois, The Free Press Of Glencoe, 1952) P. 107:111.

7-Brown, A.R. Radcliffe, Op. cit, page 8,9.

٨-روبرت م.ماكيفر & تشارلز بيدج : **المجتمع**، الجزء الأول، ترجمة د.علي أحمد عيسى (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١) ٣٠: ٣٨.

٩- المرجع السابق، ص٣٤٨: ٣٤٩.

10- Sumner, William Graham: **Folkways-a Study of the Sociological Importance of Usage, Manners, Customs, Mores, and Morals** (Boston, Ginn & Company Publishers, 1907) P.2:4

١١- د. أحمد أبو زيد: م. س. ذ ، ص١٣٢ : ١٣٣.

١٢- م. س ، ص ١٤٣ : ١٥٠.

13- Durkheim, Emile, Op. cit, page 48:52.

١٤- د. حسن صعب: علم السياسة (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٦) ص ٢٢٨: ٢٣٠

15- Brown, A.R. Radcliffe, Op. cit, page 205: 211.

١٦- روبرت م.ماكيفر & تشارلز بيدج، ص ٢٧٥:٢٧٨، ٢٨٣ : ٢٨٤.

17- Malinowski, Bronislaw: **A Scientific Theory of Culture and Other Essays** (California, The University of North California Press, I994) P.62: 66.

18- Gerth, Hans and Mills, C. Wright: **Character and Social Structure.. The Psychology of Social Institutions** (New York, Harbinger Book, 1964) P.32:35.

19-Nadel, S. F: Ibid, P.104: 112.

20- Ibid, P.129: 135.

21- Lasswell, Harold D.: **Politics – who gets what, when, who**, tenth edition (New York, Meridian box, 1966) P. 167

22- Deutsch, Karl W: **Politics and Government; : How People Decide Their Fate.** (Boston, Houghton Mifflin, 1974) P.160: 165.

٢٣- روبرت أ.دال: **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة د. علا أبو زيد (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣) ص ٨٥.

24- Almond, Gabriel Abraham & Powell, G. Bingham: **Comparative Politics - a developmental approach** (Boston, Little Brown company, 1966) P. 16 : 18

25- Easton, David: **The Political System-an Inquiry into the State Of Political Science** (New York, Alfred Knope, 1953) P.96:97, 129: 134.

٢٦- روبرت م.ماكيفر: **تكوين الدولة**، ترجمة د.حسن صعب، الطبعة الثانية (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤)، ص ٤١.

٢٧- م.س ، ص ٥٠: ٥٧.